



هيئة تنظيم مركز قطر للمال تطلق الاستشارة حول التغييرات المقترحة على  
إطار عمل المسيطرين في الشركات المصرح لها

الدوحة، قطر، 1 أكتوبر 2013: أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال اليوم ورقة تشاورية حول التغييرات المقترحة والهادفة إلى تعزيز القواعد المطبقة على حيازة نسب مهمة من الملكية في الشركات المصرح لها من مركز قطر للمال .

تستمر مدة التشاور حتى 7 نوفمبر 2013. وتأتي التعديلات المقترحة على القواعد العامة، ويمكن الاطلاع عليها وعلى ورقة التشاور على [www.qfcra.com](http://www.qfcra.com)

تدعو هيئة التنظيم إلى التشاور العام حول المقترحات الساعية إلى تحديث القواعد المرتبطة بحيازة نسب مهمة من الملكية في الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال، وخاصة الموافقة على هذه النسب.

تدخل التغييرات المقترحة أربعة حدود معينة تهدف إلى تخفيف الحاجة إلى الموافقة إلا في حال انتقال ملكية بين حد وآخر. وتؤدي هذه الخطوة إلى توافق القواعد مع أفضل الممارسات العالمية.

أما الحدود المقترحة على نسب السيطرة فهي:

- 10%
- أكثر من 24% ولا تفوق 49%
- أكثر من 49% ولا تفوق 74%
- أكثر من 74%

كما تغطي التعديلات الأخرى مجموعة من القواعد المتصلة بالموافقات والأنظمة والضوابط والتقارير. وتعني هذه المقترحات كافة الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال وأي شركات ترغب في مزاولة الأعمال في مركز قطر للمال.

وتعدّ هذه المبادرة من ضمن التزام هيئة تنظيم مركز قطر للمال المستمر في تلبية أعلى المعايير التنظيمية والرقابية العالمية، وهي تدعم التقدّم المستمر لمركز قطر للمال كمركز مال وأعمال رائد في المنطقة.

#انتهى#



**لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:**

السيدة فيليسييتي غليني- هولمز - رئيسة قسم الاتصالات المؤسسية

هاتف: +974 4495 6721

جوال: +974 7702 4599

البريد الإلكتروني [f.glennie-holmes@qfcra.com](mailto:f.glennie-holmes@qfcra.com)

**لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال**

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديتها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى. للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

[www.qfcra.com](http://www.qfcra.com)

**لمحة عن مركز قطر للمال**

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات ويهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005. هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

[www.qfc.com.qa](http://www.qfc.com.qa)